من غزّة إلى بيروت .. انقلاب الأصوليات (1-2)

لم يكن أحد يصدق أن الأصوليات التي تنادي بحقها في الممارسة السياسية، وتشكو من التهميش الناتج عن الارتياب في ولائها للساق المدني، سوف تنقلب - بأقصى سرعة - على النظام المدني الذي احتضنها، ومنحها شرعية الوجود، وأنها ستفضل منطق العصابات على منطق الدولة؛ لأن منطق العصابات يسمح لها بممارسة سلطتها - اللاشرعية - بحرية أكبر. لم يكن مثل هذا الانقلاب متوقعا على هذا النحو الذي رأيناه؛ لأنه لم يكن - كحدث مجرد - مبررا في الوعي العام، إضافة إلى تأكيد المنقلبين - من قَبل - مرارا وتكرارا على تحييد السلاح، في صراع السياسة الداخلي. ولهذا جاء الانقلاب من الداخل كصدمة مفاجئة للجميع.

محمد بن علي المحمود

ربما توقع بعض الذين يفهمون المنطق الداخلي لهذه الأصوليات، كما يفهمون منطق القوة أيضا، أنها لا بد أن تنقلب، نتيجة الاغترار الحتمي بقوة السلاح الذي يفوق القدرة العقلية على إدارته سياسيا. لكنهم، لم يتوقعوا أن يحدث كل هذا، بهذه السرعة السياسية الجنونية، التي لا تدل على مهارة في القيادة، وإنما تدل على أن كل نظام مدني، وكل عرف سياسي، لا يحظيان - ولن يحظيا مستقبلا - باعتراف الأصوليات، التي تفكر بواسطة مفرداتها العقائدية، في سياق خاص بها، لا علاقة له بالمنطق السياسي العام.

عبث أن تحاول التفريق بين أصولية وأخرى. الأصوليات، حتى وإن اختلفت مكوناتها، وتباينت مفرداتها، وتنوعت أدبياتها، فهي ذات بنية ذهنية واحدة، بنية ذهنية تحدد هوية الرؤية، وتفرض ذات السلوك، وتؤدي ذات الوظائف، الوظائف التي تتأكد شرعيتها - لدى أتباعها - من خلالها. كل الاختلافات الأصولية تذوب، على إيقاع الحدث الساخن، ولا يبقى منها - بعد تساقط شعارات التسامح البيضاء - إلا محض سلوك أصولي عنيف أحمر، سلوك ينفي - بقوة منطقه الداخلي الذي لا يستطيع الفكاك منه - الآخر المختلف، ويحتكر - في الوقت ذاته - لنفسه الصواب، ومن ثم، الحق الكامل في أن يدعي لنفسه (العصمة!) في الدين والسياسة، من بين جميع الفرقاء.

عندما فازت حماس في الانتخابات، ابتهجت الأصولية، من نهري: سيحون وجيحون شرقا، إلى الدار البيضاء غربا، ومن الشيشان والقوقاز شمالا، إلى سومطرة وجزر الفلبين جنوبا. ومن قبل ذلك كان الابتهاج الأصولي الصاخب، بفوز الأصولية الجزائرية، التي تشهد ممارساتها خارج السلطة، وبدون سلطة، بما سيكون عليه الأمر؛ لو كانت لها يد نافذة في اتخاذ القرار. وعندما فازت حماس ديمقراطيا، كان أنصار الديمقراطيات في حيرة كبرى، فحماس فازت بسلطة لا تؤمن بشرعيتها. ولهذا وقع الخلاف - فلسطينيا وعالميا - هل تسلم السلطة إلى حماس أم لا؟.

العارفون بمنطق الأصوليات - وبعض المنتفعين بالسلطة آنذاك، ولأسباب نفعية - كانوا ضد تسليم السلطة لحماس. بينما كان المولعون بترسيخ النفس الديمقراطي في البيئة الفلسطينية، يلحّون على تسليم السلطة للفائز أيا كان، ويرون أن التردد في هذا، سيتسبب في قتل التجربة الديمقراطية الفلسطينية في مهدها. هؤلاء يعترضون على الاعتراض الأول الرافض للتسليم، بأن حماس وإن كانت حركة أصولية، إلا أن لها ظرفها الخاص، الذي يجعل منها أصولية من نوع آخر، حيث النشأة في أتون الاحتلال الإسرائيلي، وبمشروعية مقاومته. وهذا - في رؤيتهم - يجعلها حالة خاصة مغايرة، من حيث هي لم تنشأ كحركة انشقاق على الأشقاء، وأبناء الوطن الواحد، كبقية الأصوليات.

أزمة الأصوليات مع الديمقراطيات، ليست أزمة في الممارسة السياسية المدنية فحسب، وإنما هي تمتد إلى ما وراء ذلك، تمتد إلى إشكالية الشرعية، التي تبرر وجود هذه الديمقراطيات أصلا. المسألة عند الأصوليات - حتى وإن أبت خلافا على هذا الإجراء أو ذاك - مسألة صراع بين الواقع والعقيدة، وليست مجرد صراع بين الواقع وبعض مفردات التشريع القانوني أو السلوكي، كما يتصور الغافلون - أو المتغافلون! - عن المرتكزات الأساسية لعقائد الحركات الأصولية.

تهميش الخلاف العقائدي بين الأصوليات والمدنيات، إما هو ناتج عن جهل وغباء، وإما عن خداع فكري، يتعمد جرّ الجميع إلى الوقع في الفخ الأصولي. أية أصولية تمارس الديمقراطية في العالم الإسلامي، لها منطقان مختلفان. المنطق الأول: مدني، يؤكد أنه مع الممارسات الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والسعي للسلام الداخلي، والاعتراف بالمواطنة (الكاملة)! لجميع المواطنين. والأهم، أنه مؤمن بشروط اللعبة الديمقراطية، وعلى استعداد دائم للتنازل عن السلطة، لصالح صناديق الاقتراع.

المنطق الثاني: منطق عقائدي داخلي. وهو المنطق الحاكم على السلوكيات الأصولية كافة. ووفق هذا المنطق، فهذا الإقرار المعلن بالديمقراطية وشروطها ضرورة (مرحلة!) حتى (يُكتَب التمكين!) لأولياء الله!. والمسألة لا تقف عند هذا فحسب، ففي المنطق العقائدي، يتم تصور هذه الديمقراطيات على أنها كافرة. وليس هذا فحسب - حيث إن التعامل مع الكافر جائز - بل العقيدة تفرض تقويضها، وإلا فهذا تفريط في مسلمة عقائدية، تقود المترددين فيها إلى الكفر البواح.

على هذا، فحماس، وهي تدلف إلى السلطة المدنية عبر صناديق الاقتراع، تبدي المنطق الأول للجميع، وتؤكد عليه بكثير من الشعارات. بينما (تتستر) على المنطق الأهم لديها، وهو المنطق العقائدي، القائل - حتما ويقينا - بكفر السلطة الوطنية، وأن المؤمنين بها مرتدون كفار. لا تستطيع حماس، حتى ولو أرادت، أن تتجاهل هذا الأصل العقائدي، القائل بكفر من لم يحكم بما أنزل الله. فشرعيتها - كحركة إخوانية - قائمة على هذا الأصل العقائدي، قبل أن تكون قائمة على مقاومة الاحتلال. وفي حال نفت حماس (الكفر) عن السلطة الوطنية، تنتفي - تلقائيا - شرعية حماس من الأساس.

هذا المنطق العقائدي، يضع أتباعه بين خيارين لا ثالث لهما: إما أن تكون كافرا في نظري، وإما أن يرتد الكفر علي، فأكون أنا كافرا؛ لعدم تكفيري إياك. مستحيل عقائديا، وغير مقبول واقعيا، أن يكفر العقائدي، ويتخلى - وفق أي مبرر - عن أصل الأصول في عقيدته التي يتبناها. ولهذا، فليس أمامه - لينجو بنفسه من الكفر المحقق - إلا أن يحكم على الآخرين بالكفر، ويتعامل معهم على هذا الأساس الأصولي؛ حتى وإن كان يعمد - بسلوك براجماتي - إلى إخفاء هذا الحكم العقائدي، والتعامل مع الواقع المرفوض من قِبَلِه، ب (رخصة) الاضطرار!.

لكن، يبقى الاضطرار - من حيث هو رخصة مشروطة بظرفها - معرّضا لانتهاء صلاحية العمل به؛ بمجرد امتلاك القوة في الواقع. ومع أن تقرير امتلاكها مسألة تقديرية، متروكة للمجتهدين لديهم، إلا أنها - في حال تقرر امتلاكها - تفرض خياراً آخر، إذ لا بد من (الصدع) بالحق، تساوقا إلزاميا مع درجات امتلاك القوة؛ كجزء من الالتزام العقائدي العام.

من المؤكد أن الفوز بالسلطة من خلال البوابة الديمقراطية، هو إحدى درجات امتلاك القوة، كما هو الحال في تنامي المستوى التنظيمي والتسليحي لأي من الميليشيات خارج السلطة، تلك الميليشيات التي سيجرها هذا النمو المطرد، إلى أن تتعامل وفق (فقه) الاستطاعة، الذي يسمح لها بالعدوان، قدر استطاعتها؛ بعيدا عن الحدود المفترضة، التي تفترضها المبادئ الإنسانية، مهما كان التشدق بهذه المبادئ - من قبل - عاليا، ومعلنا به على رؤوس الأشهاد.

هذا ما حدث من حماس في غزة. وهذا ما يحدث الآن من (الحزب الإيراني) في لبنان. ورغم الاختلاف العقائدي البيّنهما، إلا أن المنطق العقائدي الأصولي - من حيث هو بنية ذهنية - هو الذي يحكمهما، ويحدد لهما سلوكياتهما. وكما بدأت حماس حركة مقاومة شعبية، وبنت شرعيتها على هذا الأساس، بدأ الحزب الإيراني - أيضا - كمقاومة وطنية، وبنى شرعيته على هذا الأساس أيضا. ولكن، ماذا بعد ذلك؟.

مقاومون!. لا بأس. في حال المقاومة - ولو كانت صورية - يتم التسامح مع الأخطاء الكبرى أو الجرائم الإنسانية، ويكون هناك شبه التفاف وإغضاء من الجميع عن كل أنواع التجاوزات من قبل مدعي المقاومة. لكن، ماذا بعد ذلك؟، هل تصمد الشعارات الجوفاء - التي لا تمتد إلى الجذر العقائدي - في حال التحولات الكبرى في معادلات القوة على أرض الواقع؟. كيف يكون الحال، عندما تتلاشى إمكانية (المقاومة المسلحة!) كما هو الحال في فلسطين الآن، أو عندما لا تصبح هناك مقاومة أصلا؛ لعدم وجود احتلال، كما هو الحال في لبنان؟، أين تذهب الإيديولوجيا القتالية التي ترسخت في الأعماق، وأين يذهب كل ذلك السلاح؟.

حماس، وحزب إيران في لبنان، هما - وفق زعمهما - حركتا مقاومة، لكنهما تنقلبان - وفي لحظة خاطفة - إلى حزبين منهمكين باختطاف السلطة بالقوة، وتدمير البنى التحتية للنظام المدني، النظام الذي كانا (يقاومان!) تحت مظلته، وبإيحاء من شرعيته أمام العالم؛ من أجل ألا يتهما بالإرهاب. القوة التي جرى الإعداد لها في سياق التسامح الذي أبداه النظام المدني معهما، وبمبررات مقاومة الأعداء، يجري الآن استخدامها ضد هذا النظام المدني؛ فتتحول قوى المقاومة إلى قوى مقاومة الدولة الشرعية، ومحاربة المؤسسات المدنية، لصالح منطق العصابات، ومصالح الإيديولوجيات التي تدفع أكثر.

الحزب الإيراني، حتى وإن شارك في السلطة من قبل، فهو - كبقية الأصوليات - لا يؤمن بشرعيته كنظام. وإذا كانت السلطة الفلسطينية في نظر حماس كافرة؛ لأنها لا تطبق الشريعة كما تتصورها، ولا تتفق كوادرها معها في الأصول العقائدية الفاصلة، فإن الحزب الإيراني الأصولي في لبنان، يستحيل عليه - عقائديا، وبمنطق ولاية الفقيه التي يتبعها علانية - أن يعترف بشرعية النظام في لبنان؛ مهما فعل هذا النظام.

أظن أن هذه مسألة واضحة، وإن كان بعضهم راهن على أن الحزب الإيراني، سيجتر عقيدته، ويرضى من الواقع بالحدود الدنيا - وهي واسعة في لبنان - التي يمنحها النظام لحراك الإيديولوجيات. لكن، غاب عن هؤلاء أن المنطق العقائدي، مهما استقر وسالم إلى حين، إلا أن تحولات القوة، تفرض عليه شيئا آخر، خاصة عندما تجتمع اليقينيات العقائدية على فرض ارتهان القرار لولاية الفقيه، مدعومة - في الوقت نفسه - بمنطق، أن من يدفع يحكم. وما دام أن مصلحة المرجع العقائدي الأعلى، والذي هو المرجع المادي أيضا، أن يدمر لبنان، لصالح دولة العقيدة؛ فلا ضير في ذلك، فمفهوم الأمة - في كل الأصوليات - فوق مفهوم الأوطان.

كثيرون هم الذين خدعوا بالشعارات، وكأن شعار المقاومة كفيل بغفران الذنوب جميعها.

لم يصدق أحد أن حماس ستنقلب على السلطة التي أوصلتها إلى الحكم، ولم يصدق أحد أن الحزب الإيراني، سينقلب على لبنان، الذي طالما خدع السذج من الجماهير العروبية والإسلامية، بأنه لم يقم إلا للدفاع عنه، ولم يبذل التضحيات إلا لتحريره من أعدائه الألداء: إسرائيل.

في العالم العربي، يمكن أن تفعل أي شيء، ولو أن ترتكب أشنع الجرائم، وتبيد الحرث والنسل؛ ما دمت ترفع شعار العداء لإسرائيل، ولو كذبا. عداؤك الشعاراتي لإسرائيل، (صك غفران)، تقدمه لك الجماهير البائسة، ولا تنتظر منك - للأسف - التنفيذ. مجرد شعارات، ولينسحق بعد ذلك الإنسان، كما انسحق من قبل في معتقلات القومومية العسكراتية، التي كانت تنادي بأنها ستحرر فلسطين أرضا وشعبا، بينما تسوق مواطنيها إلى أقبية المخابرات بعشرات الألوف، وتستبيح إنسانيتهم، بل وما تبقى من (حيوانيتهم)، إلى آخر قطرة، عندما لا تبقى سوى الأشلاء الممزقة، ورفات المقابر الجماعية، تشهد على انسحاق الإنسان.

لا أدري، متى ينتهي زمن الدجل والخداع والشعارات، ويكون المعيار، هو ما يقدمه هذا أو ذاك للإنسان، وفي سبيل الإنسان؟، متى يكون السلام الاجتماعي مقدسا، ويصبح من يتعرض له، بأي مبرر كان، مجرّما من قبل الجميع، ومطلوبا لعدالة الأرض وعدالة السماء؟، متى ينتهي الابتهاج الطفولي الساذج باستعراض القوة، تلك القوة التي لاتنكأ الأعداء جرحا، ولكنها تستبيح الأهل والوطن، ولا تعدو أن تكون: أسد علي وفي الحروب نعامة!.

ما حدث مؤخرا في لبنان، صورة درامية (واقعية) لما يمكن أن تمارسه أية أصولية، عندما تمتلك مقومات القوة. ما حدث، مأساة احتلال وطن، صنعها الحزب الإيراني لصالح إيران، ولصالح إيران وحدها. هذه - وفق أي تصنيف وطني؛ متحرر من الإيديولوجيا - خيانة عظمى، يجب أن يحاسب مرتكبوها على هذا الأساس. ليس هناك ما يبرر أن يحتل أحد وطنه؛ حتى ولو كان احتلال الوطن لصالح الوطن، فكيف إذا كان لصالح ووفق مصالح الآخرين.

سقط القناع، ولا مجال للتبرير. المبررون - في سياق هذا الحدث - ليسوا أكثر من شركاء في الجريمة. لقد جرى نفي الدولة اللبنانية، والوطن اللبناني، والإنسان اللبناني خارج لبنان هذا هو التوصيف المهذب لما فعله الحزب الإيراني. وأي تبرير هو التفاف على الواقعة/المأساة، وتمهيد للمزيد من الاحتلال الأجنبي الإيراني. وهو احتلال ولن يسمح به أي لبناني؛ إلا إذا كان يعد الوطن إيران؛ لا لبنان.

لا أخفي أن احتلال بيروت، من قبل إيران، أحزنني حد الاختناق. لكن، وبعد تجاوز المرحلة العاطفية، أدركت كم هو مبهج أن يفتضح الحزب الإيراني على هذا النحو، وتظهر المخبآت العقائدية على السطح، بما لا يدع مجالا للتأويل، أو مكانا لترميم الخروقات السابقة لهذه الميليشيات. ما حدث، أصبح واقعا معاينا من قبل الجميع. ولا شيء يؤثر في الجماهير، كما يؤثر الواقع، الذي يبعث برسائله الحادة في كل اتجاه، ولا يدع مجالا - ولو ضيقا - لمرتزقة التبرير، وحملة الحقائب الإيرانية التي تتنقل بين الفضائيات.

في سياق الفعاليات الأصولية، فإن ما فعله الحزب الإيراني، كان تعرية أخرى لكل لخطابات الأصولية الراديكالية في العالم الإسلامي، تلك الخطابات التي تقفز بإيديولوجياتها على حقائق الأوطان. لا يوجد درس بهذا الحجم دون ثمن. ولا شيء يقنع الجماهير المتعلقة بوحشية الحلم الأصولي البائس، مثل احتلال بيروت من قبل حزب أصولي، وعلى هذه الصورة التي نقلتها لنا الفضائيات، عندما رأينا كيف اجتاح الحزب الإيراني - على هيئة الاجتياحات المغولية المتوحشة - أرقى المدن العربية تمدنا، وأكثرها ثراء بالتنوع الثقافي والإنساني.

عندما تتعطل المدينة الكبرى في لبنان، لحساب مليشيا إيرانية مرتزقة، تستلم مخصصاتها من هناك، لن أحزن، ولو كان الثمن باهظاً. حسبي من كل هذا، أن هذه الأصوليات تتعرى أمام العالم، وتكشف - بغباء سياسي فريد من نوعه - عن منطقها الداخلي، الذي كانت تؤثر السكوت عنه إلى حين. لكنها، وبقوة إيقاع الواقع، وسخونة أحداثه، تستعجل كشف أوراقها، وتفضح انتماءاتها. والأهم، أنها تكشف بعد الشقة التي تفصلها عن الوعي المدني، وأنها لا تتحدث - واقعيا - إلا بمنطق الصراع، وبلسان السلاح.

يتبع

بكل الاتجاهات

ميانمار تبدأ عمليات اجلاء حاشدة من معسكرات الايواء

©Reuters

ضحايا الاعصار في معسكر للناجين

كيوكتان - (ميانمار)/14أكتوبر/ رويترز:

بدأ المجلس العسكري الحاكم في ميانمار إجلاء العائلات النازحة من مراكز الإيواء من الاعصار التي تديرها الحكومة أمس الجمعة بسبب القلق فيما يبدو من أن تصبح «قرى الخيام» أماكن دائمة.

وقال مسؤول حكومي في معسكر طلب من المقيمين فيه مغادرته قبل الساعة الرابعة بعد ظهر أمس الجمعة (0930 بتوقيت جرينتش) «من الأفضل ان ينتقلوا إلى منازلهم حيث يشعرون باستقرار أكبر.»

وأضاف «هنا يعتمدون على التبرعات والأمور ليست مستقرة.»

وقال سكان محليون وعمال إغاثة إن 39 معسكرا في نطاق كيوكتان التي تبعد 30 كيلومترا جنوبي يانجون يجري إخلائها في إطار خطة إجلاء عامة.

وقال كيو مو تو السائق البالغ من العمر 21 عاما وهو يغادر المعسكر مع أشقائه وشقيقاته الخمس الذين يبلغ أصغرهم عامين ونصف العام «كنا نعلم انه في مرحلة ما سيتعين علينا ان نذهب لكننا كنا نأمل في مزيد من الدعم.

وقدم لهم 20 عود خيزران وقماش مشمع لاعادة بناء أماكن معيشتهم في دلتا ايراوادي حيث أدى الاعصار نرجس الذي تعرضت له البلاد في الثاني من مايو الى مقتل و فقد 134 الف شخص.

وبعد اربعة اسابيع من الكارثة تقول الامم المتحدة ان اقل من شخص من بين كل اثنين من السكان البالغ عددهم 2.4 مليون نسمة الذين تضرروا من الاعصار حصلوا على مساعدات سواء من الحكومة أو منظمات الاغاثة الحكومية أو الدولية

النظام الغذائي في دول البحر المتوسط ربما يقي من داء السكري

©Reuters

نادل يسكب زيت الزيتون على طبق من السلاطة في مطعم بروما

لندن / 14أكتوبر/ رويترز:

قال باحثون أسبان أمس الجمعة ان النظام الغذائي في دول البحر المتوسط الغني بالفاكهة والخضروات والذي أصبح معروفا أنه يقي من أمراض القلب يبدو أنه يساعد أيضا في الوقاية من داء السكري.

وأظهرت الدراسة التي نشرت في دورية (بريتيش ميديكال جورنال) أن الذين يلتزمون بهذا النظام الغذائي أقل عرضة بنسبة 83 في المائة للإصابة بالنوع الثاني من مرض السكري من أولئك الذين لا يتقيدون به.

وقال ميجيل مارتينيز جونزاليز عالم الأوبئة بجامعة نافارا في اسبانيا الذي قاد الدراسة إن «الجديد هو أننا تمكنا من تقييم الالتزام بحمية غذائية متوسطية وحدوث السكري في أناس كانوا أصحاء في الأصل.» وأضاف قائلا «لم نتوقع مثل هذا الانخفاض الكبير (في معدلات الإصابة بالسكري).»

وتقدر منظمة الصحة العالمية أن أكثر من 180 مليون شخص على مستوى العالم مصابون بالسكري وهو رقم من المرجح أن يزيد إلى أكثر من المثلين بحلول عام 2030 مع تبني المزيد من الدول نمط حياة غربيا.

ويمثل النوع الثاني من السكري 90 بالمائة من جميع حالات المرض ويقترن بشدة بالبدانة وأمراض القلب. وهو المسؤول عن حوالي ستة في المائة من مجموع الوفيات في العالم.

وجمع الباحثون الأسبان لدراستهم 13 ألف طالب سابق بالجامعة يبلغ متوسط أعمارهم 38 عاما وليس لديهم تاريخ في الإصابة بالسكري. وتابع الباحثون عاداتهم الغذائية وحالتهم الصحية على مدى فترة بلغت في المتوسط أربعة أعوام.

وكان المتطوعون أكملوا في البداية استبيانا لتحديد أنواع الأطعمة التي يكثرون من تناولها. واشتملت القائمة على أسئلة بشأن استخدام الدهون والزيوت وطرق الطهي والمكملات الغذائية.

ووجد أن من يتقيدون بصرامة بنظام غذائي متوسطي غني بالخضروات والسمك والدهون الصحية مثل زيت الزيتون وفقير في اللحوم الحمراء ومنتجات الالبان والكحوليات أقل عرضة للاصابة بالسكري.

وأصيب حوالي 40 في المائة فقط ممن شملتهم الدراسة بداء السكري لكن مارتينيز جونزاليز أضاف في اتصال هاتفي أن هناك حاجة إلى المزيد من الدراسة لتأكيد الآثار الوقائية للنظام الغذائي.

مع الأحداث

مختار البطر

الاهتمام بالزراعة أولاً

يتضح أن التطورات الاقتصادية التي سادت العالم الغربي والعربي هذا العام أثرت على قطاع الزراعة والغذاء فيهما .

وأصبح العالم يواجه مشكلة حادة تتنامى بوتيرة متسارعة تتمثل في تدني مستوى الاكتفاء الذاتي وتزايد الاعتماد على المصادر الأجنبية هذه المشكلة في طياتها خطيرة قد تحولها إلى أزمة حقيقية في حال حدوث نكسات أو هزات في الظروف الاقتصادية والطبيعية العالمية تتسبب في نقص أو انقطاع الإمدادات الغذائية من الأسواق العالمية أو تأخر وصولها إلى الدول المستوردة .

من هنا تتصدر مسألة التنمية الزراعية قائمة أولويات التنمية الشاملة لدى أصحاب القرار السياسي والاقتصادي وكذلك اهتمامات الباحثين والمفكرين في مناطق العالم وبالذات عالمنا العربي ويعزى ذلك إلى تنامي العجز الغذائي والطاقات البشرية والموارد الزراعية والمالية المتاحة. ويمكننا القول هنا أن على بلادنا أن تهتم كثيراً بالزراعة من أجل إيجاد تنمية اقتصادية فكل الظروف مهيأة لها فبلادنا تمتاز بمناخ يكاد أن يكون متكاملاً وعاملاً فاعلاً لإيجاد أسباب التكامل في التنمية الزراعية من خلال ما يمتاز به مناخ بلادنا من أسباب التغير وبيئته مناسبة للزراعة بكافة أنواعها من حيث برودة بعض المناطق واعتدال المناخ وحرارته في مناطق أخرى، وكل تلك العوامل كفيلة بأن تكون وسطاً مناسباً للزراعة كون بعض المحاصيل الزراعية وغيرها تكون زراعتها ونموها ونضوج ثمارها مشروطة بمواسم معينة وفق مناخ وبيئة مناسبة لها.

ولهذا يجب على جهات الاختصاص أن تهتم أولاً بالزراعة لكي توفر للمواطن الغذاء لأن المواطن بحاجة إليه يومياً وهذا من الشروط الأساسية لتوفير الأمن الغذائي الذي تعتبر الزراعة ركناً أساسياً فيه.

أصيف والتشجير

محمد عبد الجليل

إلى متى ستظل نلوك الشعارات ولا ننجز أو نطبق أو ننفذ مضمون تلك الشعارات منذ أكثر من أربعة عقود ونجن ننادي بضرورة مواجهة قساوة الطقس وتغير المناخ من عام لآخر لاسيما في المدن الساحلية الكثيرة في بلادنا والمطلة على البحر العربي والبحر الأحمر بالصيف القائض يجمد حركة الناس وعملهم أو فلنقل أنه يضعف طاقتهم العملية ويصيبهم بالدوار والضيق ويضاعف الكآبة عندهم،

ومهما توافر التكييف في المنزل وفي السيارة وفي مقر العمل فلا بديل عن التشجير في هذه المدن من أقصاها إلى أقصاها سواء بالأشجار المظللة أو المثمرة لامتصاص الرطوبة الزائدة هكذا جرى عند التخطيط الحضري للمدن الساحلية في العديد من البلدان وصار الطقس والمناخ فيها أروع وأجمل مما كان عندما تدخل الإنسان بعقله ويده وأعاد تهذيب الطبيعة وتشجيرها لصالح راحته ومتعته بها بصورة دائمة ومستمرة وحتى الجبال البركانية المحيطة بعدن والتي صارت خامدة يمكن تحويلها إلى غابة إذا أردنا وعقدنا العزم على ذلك.

ويكفي لهذا الغرض أن نوسع المساحة الخضراء الفاصلة بين عدن وأبين ولحج وتعز فهي كفيلة بتشكيل حزام أخضر كبير ومستدام من شأنه تغيير الطقس والمناخ للفترة الممتدة من مايو حتى أكتوبر من كل عام، وهكذا في بقية المدن الساحلية الأخرى.

لا نريد استجابة سريعة عبر الإذاعة والتلفزيون اليوم بل نريد خططاً إستراتيجية كبيرة لذا الغرض والعمل على الحصول على شتلات أشجار ضخمة ومعمرة من كل البلدان واستنباتها ورعايتها وحمايتها بصورة دورية لنجد أنفسنا أمام مدن أجمل وأكثر قابلية للحياة والتطور من ذي قبل.

وهذا المطلب ليس ترفاً زائداً عن الحاجة بل هو حاجة ضرورية وموضوعية لحياة أفضل لنا للاستقرار والبقاء في مدننا بحب أكبر هكذا فعل الآخرون قبلنا في بلدانهم ليحولوها إلى جنة في الحياة الدنيا قبل الآخرة والتشجير وتنمية الغابات مطلوب أيضاً في كل الجبال والأدغال والوديان وليس فقط في المدن الساحلية وهذا قدرنا ولابد من صناعته.